



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

الجامعة الأهلية
كلية الآداب والعلوم
البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 8-10 مايو 2023

HA080-C3-R080

جدول المحتويات

أ. مقدمة.....	3
ب. بيانات البرنامج.....	5
ج. ملخص الأحكام.....	9
د. المعايير والمؤشرات.....	11
المعيار (1).....	11
المعيار (2).....	20
المعيار (3).....	26
المعيار (4).....	33
هـ. الاستنتاج.....	41

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداها الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019-2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشراً، وتشكل أساساً لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير الأربعة المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: برنامج التعلم

المعيار 2: كفاءة البرنامج

المعيار 3: المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

المعيار 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفياً لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئياً" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكم العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقاً للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدرجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	الجامعة الأهلية
الكلية/ القسم*	كلية الآداب والعلوم قسم الإعلام والعلاقات العامة
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	خطاب موافقة مجلس التعليم العالي رقم: 81 - أ ت م / 2 2008
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
عدد الوحدات*	-
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
أهداف البرنامج*	1. تزويد المتعلمين بالمعرفة المتعمقة، والمهارات اللازمة لعرض الكفاءة المستدامة في مجال الإعلام والعلاقات العامة. 2. تمكين المتعلمين من مهارات حل المشكلات؛ بهدف التصميم، والتحليل، والتنفيذ في حل قضايا متعددة في مجال الإعلام والعلاقات العامة.

3. تمكين المتعلمين من المشاركة بنجاح في البحث والتعلم مدى الحياة، في الطرائق التي تخدم الاحتياجات المجتمعية.

4. المساهمة في تطوير وتحسين مستوى مهنة الإعلام والارتقاء بها، وبناء جسور وروابط ما بين قسم الإعلام والمجتمع المحلي.

A1 المفاهيم والنظريات: إظهار معرفة ناقدة وفهم مُتَعَلِّقِينَ بالمفاهيم، والعمليات، والنظريات، والممارسات المهنية، لتخصص الإعلام والعلاقات العامة، بما يؤهل الطالب للعمل بأعلى مستوى من الوعي والمهارة.

A2 الاتجاهات المعاصرة، المشكلات والبحوث: استخدام المنهجيات المتخصصة، وأساليب البحث العلمي الملائمة لمجال الإعلام والعلاقات العامة، ودراسة الموضوعات والمشكلات ذات العلاقة باستخدام مجموعة من المصادر المتنوعة، واستخلاص الاستنتاجات والحلول الصحيحة لها باتباع الأساليب الإحصائية والتطبيقات المناسبة.

A3 المسؤولية المهنية: الإلمام بشكل تفصيلي بمختلف المسؤوليات، والأعراف المتعلقة بالإجراءات، والخطوات اللازمة لإنتاج المادة الإعلامية وفق المعايير المعتمدة من قِبَلِ مؤسسات الإعلام و العلاقات العامة.

B1 حل المشكلات: التعامل مع المواقف المتقدمة وبعض المواقف المعقدة، والمشكلات التي تتضمن متغيرات غير متوقعة فيما يتعلق بمتطلبات العمل الإعلامي وإدارته،

مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*

وتطبيق الحلول الممكنة للقضايا التي يواجهها في مجال الإعلام والعلاقات العامة.

B2 النمذجة والتصميم: توظيف مهارات الاتصال بأشكاله ورموزه المختلفة، من خلال تخطيط وتنفيذ مشروعات ومواد إعلامية باستخدام مختلف وسائل ورموز وتقنيات الإعلام والعلاقات العامة، بمستوى عال من الكفاءة والاحترافية.

B3 أساليب التطبيق والأدوات: توظيف تقنيات المعلومات والاتصال اللازمة؛ لإنتاج المواد الإعلامية الصحفية المطبوعة، والمسموعة المرئية والرقمية؛ كبرامج تحرير النصوص، والنشر، والتصميم الجرافيكي، وتصميم وبرمجة المواقع الإعلامية، وإنتاج الوسائط المتعددة.

C1 التحليلية: استخدام المهارات المتخصصة؛ لرصد وتحليل البيانات المتعلقة بمختلف المفاهيم، والنظريات والعمليات، والقوانين، والممارسات والإجراءات المطبقة في مجال العمل الإعلامي، وإجراء التحليل النقدي والتقييم للمعلومات والمفاهيم والمهارات والممارسات لمختلف القضايا التخصصية.

C2 التركيبية: تركيب المعلومات والمفاهيم والممارسات في إطار إعداد عمل متكامل من المواد والمنتجات الاتصالية، وإصدار أحكام تقييمية في إطار مواقف اتصالية مختلفة بناء على البيانات والمعلومات المتوفرة من المصادر المختلفة.

C3 الإبداعية: إظهار القدرة على الإبداع والابتكار في المواقف، أو القضايا، أو المشكلات المعقدة خلال صياغة وإنتاج المواد الإعلامية.

D1 الاتصال: التواصل بكفاءة عالية مع الأقران والعمل ضمن فريق، مع القدرة على تكيف الأفكار والأساليب؛ لتتلاءم مع الجمهور المستهدف.

D2 القيادة والعمل الجماعي: القدرة على قيادة مجموعات، والعمل في إطار الفريق الواحد، وإبداء التعاون والتفاعل البنّاء لإنجاز الأعمال وصناعة القرار.

D3 المهارات التنظيمية والتنموية: القدرة على تنمية الذات أكاديمياً ومهنياً، وتطبيق مهارات التعلم الذاتي المستمر.

D4 الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية: تطبيق مبادئ وقوانين حرية الرأي والتعبير والإعلام، والالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية والمهنية لمهنة الإعلام والعلاقات العامة ومواثيق الشرف المهنية.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	برنامج التعلم	مستوف
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف جزئياً
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئياً
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	كفاءة البرنامج	مستوف
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف جزئياً
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين	مستوف

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف جزئياً
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف جزئياً
المعيار (4)	فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقاييس المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف جزئياً

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافها الإستراتيجية.

الحكم: مستوف جزئياً

- يركز برنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة" في تخطيطه الأكاديمي على سياسات الجامعة الأهلية، وقوانينها، ولوائحها، وأنظمتها، ويستقي أهدافه المتمثلة في إعداد خريجين مؤهلين قادرين على مواكبة المتغيرات المحلية والدولية، والعمل في مجال الإعلام والعلاقات العامة من رؤية ورسالة كلية الآداب والعلوم، والتي تستند بدورها إلى رؤية ورسالة الجامعة. وتضع السياسات المنقحة لتطوير البرامج الأكاديمية الجديدة ومراجعتها وإغلاقها، إطاراً عاماً لعملية التخطيط الأكاديمي للبرنامج، الذي يستند أيضاً إلى خطة القسم التشغيلية المبنية على خطة الجامعة الإستراتيجية، بالإضافة إلى خطة التميز في التعلم والتعليم. وبناءً على الأدلة المُقدَّمة، تبيّن للجنة المراجعة وجود عملية تخطيط واضحة مطبقة؛ لضمان أن البرنامج ملائم، ومناسب للغرض، ويلتزم باللوائح ذات الصلة.
- تم تزويد لجنة المراجعة بسياسة إدارة المخاطر، والتي تم اعتمادها في نهاية شهر مارس 2023. وتوضح السياسة أنواع المخاطر، وعملية إدارتها، والمسئوليات المناطة بمجلس الجامعة، وبرئيس الجامعة، وبمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، وتوجد لجنة دائمة على مستوى الجامعة لإدارة المخاطر. وعلى الرغم من أن سياسة إدارة المخاطر الصادرة عن

الجامعة، تتطلب أن يقوم رئيس القسم بتقديم تقرير سنوي عن إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر وعميد الكلية، فإنَّ لجنة المراجعة لم تجد هذا التقرير، وعلى الرغم من وجود خطة على مستوى الجامعة تُحدِّد مسؤوليات العميد ورئيس القسم نحو بعض المخاطر، فإنَّ لجنة المراجعة لم تجد ما يفيد مناقشة مجلس القسم للمخاطر الواردة بالخطة، خاصة ما يتعلق منها بجودة البرنامج وتقديمه والمعايير الأكاديمية. لذلك توصي اللجنة، بأن تقوم الكلية بالتأكد من تحديد المخاطر على مستوى البرنامج بشكل واضح ومنظم، وتقديم تقرير سنوي من قِبَل رئيس القسم لكل من عميد الكلية ولجنة إدارة المخاطر في الجامعة، حسب ما تنص عليه سياسة الجامعة في هذا الشأن.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مخرجات البرنامج تتوافق مع معايير المستوى الثامن في الإطار الوطني للمؤهلات، كما يُبيِّن توصيف البرنامج عملية ربط مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج، بالمحددات الوصفية للمعارف والمهارات والكفايات في المستوى الثامن، وكذلك عملية ربط مخرجات المقررات مع مخرجات التعلم المستهدفة. وعلى الرغم من أنه لم يتم تسكين المؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات، إلا أنَّ خطة الكلية الموائمة لخطة التميز في التعليم والتعلم في الجامعة، قد أضافت تسكين البرامج في الإطار الوطني للمؤهلات كأحد الأهداف، كما تم مناقشة هذا الموضوع في اجتماع مجلس القسم بتاريخ 12 ديسمبر 2022.

- يحمل البرنامج مسمى "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، وترى لجنة المراجعة أنَّ هذا المسمى دقيق وواضح، كما يتم توثيقه بشكل متسق ودقيق في الشهادات الدراسية، والوثائق التوصيفية، والموقع الإلكتروني للجامعة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ مسمى البرنامج باللغة الإنجليزية هو: (Mass Communication and Public Relations (MCPR) والذي يمكن ترجمته إلى "الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة"، ومن المعلوم أنَّ مسمى "الاتصال الجماهيري" أوسع من مسمى "الإعلام"؛ إذ يضم الأول فروعاً أخرى كالإعلان والعلاقات العامة، والاتصال الاستراتيجي، والدعاية والتسويق، أما الإعلام فهو جزء من الاتصال الجماهيري، ويشمل وسائل الإعلام، مثل: التلفزيون والراديو، والصحف، والإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من الوسائل. ولذا توصي لجنة المراجعة بمراجعة وتقييم مسمى البرنامج باللغتين في ضوء رسالة البرنامج، وأهدافه، وخطة الدراسية، ومتطلبات سوق العمل.

- حسبما ورد في تقرير التقييم الذاتي، يوجد لدى البرنامج أربعة أهداف واضحة وملائمة لنوع البرنامج ومستواه، وقد تبيّن من خلال الأدلة والوثائق مراجعة أهداف البرنامج، بالتشاور مع المجلس الاستشاري والمقيّمين الخارجيين والأطراف ذات العلاقة، من خلال استطلاعات الرأي واستمارات التقييم الخارجي، إلا أنّ لجنة المراجعة لاحظت أنّ أهداف البرنامج المكتوبة باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني للجامعة، مختلفة عن تلك المكتوبة باللغة العربية، حيث يبلغ عددها ثلاثة أهداف باللغة الإنجليزية. ولذا توصي لجنة المراجعة بمراجعة أهداف البرنامج المنشورة باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني للجامعة، والتأكد من اتساقها اللغوي.
- من خلال فحص الأدلة والوثائق، تبيّن للجنة المراجعة ارتباط أهداف ومخرجات التعلم المستهدفة، برسالتني الجامعة والكلية، واللذان تركزان على التميز العلمي والبحثي، ورفد سوق العمل بكوادر متخصصة، بالإضافة إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية، كما ظهر للجنة اتساق أهداف البرنامج مع أهداف الخطة الإستراتيجية، والتي تنبثق منها خطة القسم التشغيلية وخطة التميز في التعليم والتعلم.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: مستوف

- حددت الجامعة الأهلية في وثيقة مواصفات الخريجين، عشر مواصفات تتواءم مع رؤية ورسالة الجامعة والكلية ومع مهارات المستقبل. كما تبيّن للجنة المراجعة ارتباط واتساق مخرجات التعلم مع مواصفات الخريجين. ولاحظت اللجنة أيضًا وجود مخرجات تعلم واضحة للبرنامج ملائمة لنوعه ومستواه، وتعكس محتوى البرنامج وأهدافه. وقد فحصت لجنة المراجعة مخرجات تعلم البرنامج، ووجدت أنه تمت صياغتها بشكل واضح وقابل للقياس.
- اتّضح من توصيف البرنامج، وجود بعض المرجعيات الخارجية التي تم الاستناد إليها في صياغة مخرجات التعلم، ومنها على سبيل المثال: المقايسة المرجعية، ودراسة احتياجات سوق العمل، ومعايير

الرابطة الأمريكية لتعليم الصحافة والاتصال الجماهيري. ولكن اللجنة لم تَجِدْ مقارنة تفصيلية واضحة بين المخرجات التعليمية لبرامج المؤسسات المشمولة في المقايسة المرجعية، أو أيّ إشارة إلى وجود مقايسة مرجعية لمخرجات المقررات الدراسية. وبناء على ذلك، توصي بأن يتم إجراء مقايسة المخرجات التعليمية بطريقة أكثر دقة وتفصيلاً؛ لضمان توافق مخرجات البرنامج ومقرراته الدراسية مع نظيراتها الدولية.

- اطَّلَعَتْ لجنة المراجعة على نماذج من توصيف المقررات، والتي تُظهِرُ بشكل واضح مخرجات التعلم المستهدفة لكل مقرر، وربطها بمخرجات تعلم البرنامج. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أوضحوا أنّ مخرجات تعلم المقررات الدراسية تخضع لتدقيق داخلي وخارجي؛ للتأكد من موافقتها مع المستوى والمحتوى الدراسي. كما يحتوي توصيف البرنامج على مصفوفة اتساق مخرجات التعلم للمقررات مع مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج، والتي تُبَيِّنُ منها وجود ربط ملائم بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما يوجد ربط ملائم بين أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المستهدفة، وسمات الخريجين.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشداً بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازناً بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبّي أعراف ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: مستوف جزئياً

- تتكون الخطة الدراسية لبرنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، من 134 ساعة معتمدة تتوزع على ثمانية فصول دراسية. وتتضمن الخطة الدراسية مزيجاً من مقررات الصحافة، والإعلام الرقمي، والإذاعة والتلفزيون، والتسويق والإعلان، والعلاقات العامة. وعلى الرغم من تنوع مقررات الخطة الدراسية، ومحاولتها تغطية العديد من المجالات؛ فإنّها تفتقر للتعلم في مجال معين من مجالات الإعلام، كالصحافة أو الإعلام الرقمي أو العلاقات العامة، حيث يتلقى الطلبة تعليماً عاماً في مجال الإعلام أو الاتصال، بدلاً من التعمق في أحد تخصصاته. كذلك لوحظ أنّ مقررات تخصص العلاقات

العامة في الخطة الدراسية محدودة؛ على الرغم من أن مسمى البرنامج: "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة". ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإعادة النظر في هيكل الخطة الدراسية؛ بهدف تحقيق التوازن بين مقررات الإعلام ومقررات العلاقات العامة، وبما يتيح للطالب التعمق في تخصص معين خلال دراسته؛ ويمهد لمساره المهني.

- لاحظت لجنة المراجعة أن بعض المقررات تحتاج لمتطلبات سابقة؛ فعلى سبيل المثال، حسب الخطة الدراسية المُحدَّثة، فإنَّ مقرر "الإخراج الإذاعي والتلفزيوني" في الفصل السادس، لا يشترط أيَّ متطلبات أو مقررات أساسية سابقة؛ على الرغم من ضرورة معرفة الطلبة بكافة جوانب الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني؛ حتى يتمكنوا من اكتساب مهارات الإخراج. ولضمان جودة المعرفة التراكمية وتهيئة الطالب بشكل كافٍ للمقررات، يمكن - على سبيل المثال - اشتراط اجتياز الطالب بنجاح لمقررات الكتابة للإذاعة والتلفزيون (السنة الثانية - الفصل الأول في الخطة المُحدَّثة)، كمتطلب أساسي سابق لمقرري "الإنتاج الإذاعي"، و"الإنتاج التلفزيوني" (السنة الثالثة - الفصل الأول في الخطة المُحدَّثة)، وإدراج مقرري "الإنتاج الإذاعي" و"الإنتاج التلفزيوني" كمتطلبين أساسيين سابقين لمقرر "الإخراج الإذاعي والتلفزيوني" (السنة الثالثة - الفصل الثاني في الخطة المُحدَّثة).
- من ناحية أخرى، توجد مقررات مرتبطة بمتطلبات سابقة غير مناسبة، كمقرر "الكتابة للإذاعة والتلفزيون" (السنة الثانية - الفصل الأول)، الذي تم وضعه كمتطلب سابق لمقرر "تشريعات الإعلام وأخلاقياته" (السنة الثالثة - الفصل الأول)، على الرغم من ضرورة فهم الأطر القانونية والأخلاقية التي تُشكِّلُ صناعة الإعلام، وتؤثر في كيفية كتابة النصوص الإعلامية قبل البدء في عملية تطوير مهارات كتابة هذه النصوص. كما تم تضمين مقرر "الإعلام والمجتمع" (السنة الثانية - الفصل الثاني) كمتطلب سابق لمقرر "الإنتاج الإذاعي" (السنة الثالثة - الفصل الأول)، وليس لمقرر "الإنتاج التلفزيوني". كذلك، ترى لجنة المراجعة أن ربط مقرر "الكتابة للإذاعة والتلفزيون" كمتطلب سابق لمقرر "الصحافة الروائية" غير سليم؛ فـ "الكتابة للإذاعة والتلفزيون" مختلفة عن الصحافة الروائية.
- تتفق لجنة المراجعة مع تقرير المراجع الخارجي للبرنامج، في ضرورة حذف بعض المقررات غير ذات العلاقة بمخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج، كمقرر الرياضيات، والنظر في إضافة بعض المقررات، مثل: "صحافة الذكاء الاصطناعي". وفي ضوء ما سبق، توصي لجنة المراجعة بضرورة مراجعة الخطة

الدراسية، وتنقيحها في ضوء المتغيرات الجديدة في سوق العمل، وتعديل المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية، بما يضمن سلاسة الانتقال من سنة إلى أخرى.

• يذكر تقرير النقيّم الذاتي، أنّ المنهج الدراسي تم تحديثه بعد تشكيل لجنة تحسين الخطة الدراسية (2019-2020)؛ لضمان اتساقه مع المعايير المهنية والدولية، واستندت عملية التحديث إلى دراسة المقايسة المرجعية، ودراسة سوق العمل، وتحليل استبانات الأطراف ذات العلاقة، بمن فيهم: المجلس الاستشاري الخارجي وأرباب الأعمال والخريجون، واطلعت لجنة المراجعة على تقرير مراجعة التحسينات، والتي لخصت أهم التغييرات المبنية على التوصيات، حيث تم استحداث حوالي سبعة مقررات، وتعديل أربعة مقررات.

• من خلال فحص الخطة الدراسية وتوصيفات المقررات، تبيّن وجود توازن بين الجانب النظري والتطبيقي العملي، حيث تحتوي الخطة الدراسية على مجموعة من المقررات العملية؛ كالإنتاج، والإخراج الإذاعي والتلفزيوني، وتصميم الصحف، والتحرير الإعلامي، وحملات العلاقات العامة والإعلان. كما يوضّح توصيف المقررات توازنًا بين الجانب المعرفي والجانب التطبيقي. وترى لجنة المراجعة وجود توازن بين المعارف النظرية والمهارات العملية وبين العمق والاتساع في مجال الإعلام والعلاقات العامة.

• يتم تحديث الكتب والمراجع الدراسية من قِبَل أعضاء هيئة التدريس، ويتم اعتمادها في اجتماع مجلس القسم، كما يتم تقييم حداثة المراجع من خلال عملية التقييم الداخلي والخارجي، لكن لا يوجد دليل على ضمان استخدام نتائج الأبحاث العلمية والممارسات المهنية الحديثة في المقررات الدراسية؛ ولذا ترى لجنة المراجعة ضرورة تحديد آلية اختيار المصادر والمراجع والكتب الدراسية للمقررات، وضمان حداثةها ومواكبتها مع الاتجاهات البحثية والممارسات المهنية الحديثة.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئ والطرائق المستخدمة في تدريس البرنامج تحقيق أهدافه، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

الحكم: مستوف

• لدى الجامعة سياسة التعليم والتعلم، بالإضافة إلى خطة التميز في التعليم والتعلم والتي تستند إلى أهداف الخطة الإستراتيجية للجامعة، وتركز على خمس مبادرات في مجال التميز التعليمي. ومن التفاصيل التي تتضمنها الخطة استخدام أساليب تدريس مبتكرة، وتعزيز التعليم والتعلم الافتراضي، وتبني استخدام أدوات تدريس ذكية، وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس، ودعم العلاقات التعليمية والبحثية مع القطاعات المهنية والصناعية من خلال الزيارات، والمتحدثين، والمشروعات الطلابية، والبحوث البينية. وقد تم وضع خطة على مستوى الكلية/القسم تتبّع المحاور والأهداف ومؤشرات الأداء نفسها. ويتوفر لدى القسم خطة تشغيلية تتضمن عشرة أهداف إستراتيجية، يرتبط العديد منها بشكل مباشر بالتعليم والتعلم، ويتسق مع ما تطرحه خطة الجامعة.

• تُشِيرُ وثيقة توصيف البرنامج، إلى مجموعة من أساليب التعليم والتعلم التي تتوافق مع فلسفة التعليم الخاصة بالجامعة، والتي تتضمنها كُلاً من خطة التميز في التعليم والتعلم، والخطة الإستراتيجية للجامعة، ومن أهم هذه الأساليب: التعلم الذاتي، والتعلم الإلكتروني، والممارسة العملية، والمحاكاة، والمناظرة، والتعلم القائم على العمل. كما تتضمن توصيفات المقررات أساليب التعليم والتعلم المستخدمة مربوطة بمخرجات المقرر وبجزء من مضمون المقرر. إلا أنّ اللجنة لم تجد ما يدل على أنّ أساليب التعليم والتعلم، قد تم وضعها استناداً إلى نتائج الأبحاث الحالية. ولذلك، تقترح اللجنة أن يتم الأخذ في الاعتبار بنتائج الأبحاث الحالية؛ لضمان اختيار وتحديد أسلوب التعليم والتعلم الأنسب لتحقيق المخرج التعليمي.

• يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنّ البرنامج يتبّع خطة التميز في التعليم والتعلم، والتي وضعت التعلم الافتراضي كأحد مؤشرات المبادرات ويضمن هذه المؤشرات ضمن الخطة التشغيلية، كما تُشِيرُ الأدلة المُقدّمة إلى استخدام التعلم الافتراضي، وخاصة خلال وباء كوفيد-19، حيث تم التحول لمنصات التعلم الافتراضي، مثل: "تيمز" و"مودل"، ولضمان جودة التعليم والتقييم عبر هذه المنصات تم إصدار إجراءات ودليل تقييم التعليم عبر الإنترنت. ورَكَزَ الدليل على تقييم فاعلية التعلم الافتراضي من خلال معدل تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة، والتي تخضع لعملية تدقيق داخلي وخارجي، ويتم مناقشتها في مجلس القسم ومجلس الكلية.

• تم إدراج تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة؛ من أجل التطوير الشخصي والمهني كهدف إستراتيجي في خطة التميز في التعليم والتعلم، وكذلك في الخطة التشغيلية للقسم، كما تم تضمين مهارات التعلم الذاتي

المستمر كأحد مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج، والتي تم ربطها بشكل واضح مع مخرجات تعلم المقررات. وتُقدَّر لجنة المراجعة وجود خطة فاعلة للتميز في التعليم والتعلم، تشجع على مشاركة الطلبة في عملية التعلم، حيث تهتم الخطة باستخدام طرائق التعلم التي تدعم مشاركة الطلبة، مثل: "التأمل الذاتي"، و"العب الأدوار"، و"دراسة الحالة"، كما تشجع الخطة الطلبة على الانخراط في سوق العمل والممارسة المهنية، سواء من خلال المشروعات، أو الزيارات الميدانية، أو استضافة المتحدثين، أو القيام بالأبحاث التي تخدم الصناعة، إلى جانب الاهتمام بتنمية مهارات التعلم مدى الحياة.

- تبيّن للجنة المراجعة من خلال قراءة تقرير التقييم الذاتي وفحص الأدلة والوثائق، وجود بيئة تعليم محفزة في مجال البحث العلمي والإبداع والابتكار، تستند إلى خطة دراسية ومقررات تعزز من مهارات الابتكار والبحث، مثل: تصميم وتنفيذ مشروعات وحملات إعلامية إبداعية بطبيعتها، والقيام ببحث في مجال الإعلام أو العلاقات العامة. وقد أطلعت لجنة المراجعة على قائمة مشروعات التخرج، والتي تُظهر تنوعاً في طبيعة المشروعات وقدرات الطلبة الإبداعية. كما لاحظت اللجنة أنّ بعض هذه المشروعات جماعية، وهو ما يشجع تعاون الطلبة وتبادل خبراتهم وأفكارهم. كذلك، يوجد إلى جانب نمط التعلم الرسمي، فرص للتعلم غير النظامي من خلال توفير مساحات لتشجيع الطلبة على الاستكشاف والتعلم الذاتي والبحث، وتعزيز فرص التفاعل والتعلم المشترك عن طريق مجموعة من الأنشطة اللاصفية والزيارات الميدانية والندوات.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: مستوف

- يوجد دليل للتقييم على مستوى الجامعة، يحتوي على سياسات وإجراءات مناسبة لنوع ومستوى البرنامج، بما يتسق مع قرارات ولوائح مجلس التعليم العالي. كما وجدت اللجنة أنّ هذه السياسات والإجراءات متاحة ومنشورة على نحو ملائم بين جميع الأطراف ذات العلاقة. وقد توضح للجنة المراجعة شمولية الدليل وتغطيته الكافية لجميع الجوانب المتعلقة بالتقييم، مثل: معايير جودة التقييم، وطريقة إعداد خطة

التقييم، وإجراءات وإرشادات تنفيذ التقييم، وضمان جودة التقييم من خلال عملية التحقق والتدقيق الداخلي والخارجي والتغذية الراجعة، بالإضافة إلى إجراءات اعتماد النتائج، والتحقق من الانتهاكات الأكاديمية وطلبات رفع تظلم.

- يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أنّ التقييم يشمل الجانب التكويني والجانب التجميعي، ويضيف التقرير بأنّ تقييم أعمال وامتحانات الطلبة هي مسؤولية مدرس المقرر، وعند وجود أكثر من مدرس يقوم كلّ منهم بتقييم جزء من إجابات الطالب، بحيث يتم تقييم الورقة بصورة أكثر عدلاً. وتأتي سياسة تقديم التغذية الراجعة للطلبة ضمن دليل التقييم، وتؤكد على ضرورة حصول الطلبة على التغذية الراجعة بصورة مستمرة، حيث يتم توفيرها خلال مدة تتراوح ما بين سبعة أيام عمل إلى أربعة عشر يوماً وفقاً لمستوى الواجب أو المشروع محل التقييم. وتحققت لجنة المراجعة من هذا من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- تؤكد سياسة النزاهة الأكاديمية، على أهمية الالتزام التام بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي، وتوضح مجموعة من الانتهاكات الأخلاقية، ومنها: الانتحال، والانتحال الذاتي، والترتيب، والاستعانة بأخرين في الكتابة، ويتم التأكيد على ضرورة مراعاة أخلاقيات البحث العلمي من خلال توصيف المقرر. كذلك، تضمن عملية التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات العدالة، والصرامة في منح الدرجات.
- يتضمن دليل التقييم شرحاً مفصلاً لأنواع المخالفات الأكاديمية وطريقة التعامل معها، ويُشِيرُ لبعض الإجراءات التأديبية التي تُتَّخَذُ عند ثبوت انتحال أكاديمي. أما بالنسبة لحالات الغش في الامتحانات، فيتم التعامل معها حسب قوانين إدارة الامتحانات النهائية؛ ويذكر التقرير بأنّ سجلات المخالفات الأكاديمية تُحْفَظُ لدى عمادة شؤون الطلبة، كما يحدد دليل التقييم الإجراءات الخاصة بحق الطالب في التظلم.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفوًّا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: مستوف جزئيًّا

- توجد سياسة واضحة للقبول في البرنامج، منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة وفي كتيب القبول ودليل الطالب، يتم تحديثها بانتظام. ويلتزم البرنامج بسياسة المساواة والتنوع، فلا تمييز بين الذكور والإناث بشأن قبول الطلبة. وقد تم تعديل شروط القبول في البرنامج مؤخرًا، وهي: ألا يقل معدل الطالب في الثانوية العامة عن 60%، أما الطالب الذي يقل عن ذلك فعليه أن يجتاز المقابلة الشخصية على مستوى القسم. ولاحظت لجنة المراجعة أنّ هذه الشروط تظل دون المعمول به في دول الخليج الأخرى، والتي تشترط غالبيتها الحصول على معدل لا يقل عن 70% في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، بالإضافة إلى اشتراط بعض الجامعات تحقيق معدل كفاءة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية عوضًا عن اجتياز المقابلة الشخصية، حيث لا يوجد تشابه بين شرط المقابلة الشخصية وشروط القبول للبرامج المماثلة التي تم عمل المقايسة المرجعية معها. وفضلًا عن ذلك، لم يتم تقديم دليل يفيد بنوع الأسئلة التي تكون في هذه المقابلة، أو المعايير الأكاديمية التي تم الاستناد إليها لبناء بنود الأسئلة. ومن ثم، توصي اللجنة بمراجعة سياسة القبول، وإعادة النظر في ضوابط قبول الطلبة ممن يقل معدلهم في شهادة الثانوية العامة عن 60%، في ضوء التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ونتائج إجراء المقايسات المرجعية على المستوى المحلي والدولي؛ حتى تصبح شروط وضوابط القبول أكثر ملاءمة مع الأعراف الأكاديمية المحلية والدولية للتخصص.

- توجد إجراءات للقبول، والتقدم في البرنامج، وتحويل الساعات المعتمدة (داخل المؤسسة وخارجها)، والاعتراف بالتعلم المسبق، كما توجد إجراءات استدرائية لدعم الطلبة غير الحاصلين على الإعداد الكافي للالتحاق والتقدم في البرنامج، كالطلبة المَحْوَلِينَ. وقد ذكر تقرير النقييم الذاتي كذلك أنّ الجامعة تمتلك معايير خاصة تدعم قبول الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ طبقاً لسياسة دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: مستوف

- توجد سياسات وإجراءات واضحة ومتسقة على مستوى الجامعة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتقييمهم، وترقيتهم، ومنها: كتيب إجراءات وسياسة الموارد البشرية، ولائحة أعضاء هيئة التدريس. وتُقِيمُ إدارة الموارد البشرية فعالية تهيئة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد تتضمن تعريفًا بالأمر الأساسية المهنية، وشرحًا تعريفياً بالموارد البشرية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ اللجنة تقترح وجود يوم تهيئة خاص لأعضاء هيئة التدريس الجدد في البرنامج الأكاديمي؛ حتى يتم تأكيد النقاط الأساسية المتعلقة بتدريس البرنامج، وخصوصية أدوات التعليم والتقييم. ويتم تقييم أعضاء هيئة التدريس بصفة دورية، سواء من قِبَل الطلبة، أو الزملاء، أو إدارة الكلية. وتتضمن لائحة الترقيات شروطاً وضوابط محددة تفصيلية لترقية أعضاء هيئة التدريس.

- تتضمن سياسة البحث العلمي واللائحة الداخلية للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، أحكاماً بشأن تشجيع المساهمة البحثية لأعضاء هيئة التدريس، سواء من حيث دعم المشروعات البحثية، أو منح مكافآت لنشر البحوث من خلال لوائح الجوائز والحوافز، كما تركز هذه السياسات على جودة البحوث المُقَدَّمَة من خلال الضوابط التفصيلية، وأهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، ويتضح هذا من خلال قواعد ولوائح البحث ولوائح الدراسات العليا والبحوث.

• يُكَلَّفُ معظم أعضاء هيئة التدريس بعبء عمل مناسب، حيث يوجد لدى الجامعة لائحة تنظم عبء العمل ومعايير التفصيلية، والذي لا يزيد عن 40 ساعة أسبوعيًا، وهو ضمن المعدلات السائدة في الجامعات الإقليمية، كما تحدد اللائحة كيفية توزيع عبء العمل الأسبوعي على الأعمال المختلفة وهي: التدريس، البحث العلمي، الإرشاد الأكاديمي، الساعات المكتبية، المشاركة في اللجان الجامعية، والواجبات الجامعية الأخرى كذلك لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عدد أسابيع الإجازة السنوية لا تقل عن 8 أسابيع، وهي مدة تتلاءم مع المعمول بها في الأوساط الأكاديمية المماثلة. وتبيّن للجنة المراجعة من خلال مقابلة المعنيين، أنَّ هناك إجراءات مطبقة لمراعاة احتياجات وظروف المرأة خلال العمل الأكاديمي.

• يوجد عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون مؤهلات أكاديمية متخصصة، ولديهم الخبرة المهنية الملائمة؛ لتقديم المقررات التي يُدرّسونها، وذلك على النحو التالي: 8 أساتذة، ثلاثة منهم بدرجة أستاذ مشارك، وأربعة بدرجة أستاذ مساعد، وواحد بدرجة محاضر. ومع ذلك، تقترح اللجنة أن تنتظر الكلية في تعيين أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ في تخصص الإعلام.

• ظَهَرَ لِلجَنَّةِ من خلال تقرير التقييم الذاتي، أنه يتم تطوير أعضاء هيئة التدريس من الأكاديميين الجدد والحاليين كجزء من خطة التطوير المهني السنوية، وقد اطلّعت اللجنة على نموذج تقرير موجز عن تطوير أعضاء هيئة التدريس. كما تبيّن من خلال المقابلات حصول أعضاء هيئة التدريس على دورات تدريبية بصورة مستمرة. وتوجد إجراءات ملائمة لمتابعة معدل تغيير أعضاء هيئة التدريس، وضمان استبقائهم، من خلال المناقشات والتجديدات المبكرة للعقود التي يتم إجراؤها مع هؤلاء الموظفين قبل وقت طويل من تاريخ انتهاء عقودهم، واتضح ذلك أيضًا من خلال استبيان رضا الموظفين، كما ذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ معدل الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم يُعدُّ مرتفعًا.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: مستوف

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية للجامعة وتقرير التقييم الذاتي، وقائمة برامج الكمبيوتر والأجهزة تَوْفُرُ 24 قاعةً للمحاضرات تستوعب الواحدة ما بين 20-35 طالباً، جميعها مُجَهَّزَةٌ بحواسيب متصلة بشبكة الإنترنت وأجهزة عرض، ويتمتع طلبة البرنامج بإمكانية الوصول إلى المعامل المُجَهَّزَة بحواسيب آلية ولوحة نكية والاتصال بالإنترنت، بالإضافة إلى ذلك، يمتلك القسم (أستديو) إذاعياً و(أستديو) تلفزيونياً يَضُمَّانِ مجموعة من الأجهزة اللازمة للملائمة لاحتياجات البرنامج.
- لدى المكتبة مصادر كافية، بما في ذلك المصادر الورقية والإلكترونية المناسبة لاحتياجات البرنامج. كذلك فقد ظَهَرَ من خلال الزيارة الميدانية، وجود غرف خاصة بالقراءة داخل المكتبة للطلبة والباحثين للدراسة الرسمية وغير الرسمية، كما يوجد مركز إداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقوم بإجراء فحص منتظم لصيانة المرافق؛ للتأكد من أنَّ جميع الفصول الدراسية ومرافق التعلم ملائمة بشكل دوري.
- كما تَأَكَّدُ للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية للجامعة وتقرير التقييم الذاتي أنَّ الجامعة تستعين بشركة خدمات أمنية متخصصة للحفاظ على أمن الحرم الجامعي، ويتم توعية الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والزوار بمسائل الصحة والسلامة عند حدوث الحريق، وكيفية استخدام طفايات الحريق من خلال التعليمات، باستخدام اللافتات والملصقات الموضوعة في جميع أنحاء الحرم الجامعي. وتوجد عيادة صحية مُجَهَّزَةٌ بأهم الأدوات الأساسية، مع ممرضة تعمل بدوام كامل يمكنها التعامل مع المشكلات الصحية البسيطة. وفيما يتعلق بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، يتم توفير أماكن مخصصة لتسهيل عملية تنقُّلهم من خلال المنحدرات ومواقف السيارات في الطابق السفلي، حيث يتم تزويدهم ببطاقات دخول المصاعد الخاصة.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: مستوف

- تبيّن من خلال المقابلات والعرض المرئي، أنّ الجامعة الأهلية تستخدم نظام (ADREG) لإدارة كافة المعلومات المتعلقة بالبرنامج، ويتضمن هذا النظام قاعدة بيانات تساعد على صنع واتخاذ قرارات مستنيرة، كذلك فقد تم مزامنته مع نظام (MOODLE) الذي تستخدمه الجامعة لإدارة التعليم والتعلم. كما يتواصل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة عبر نظام (Moodle)، ويرفون من خلاله المواد والأنشطة الخاصة بالمقررات. وتوجد آلية لقياس استخدام هذا النظام، بحيث يتم إرسال معدل الاستخدام إلى القسم والكلية لاتخاذ القرارات والتحسينات المطلوبة. وفيما يتعلق باستخدام المعامل والفصول الدراسية، يتم الاستفادة من نظام (ADREG) في إعداد الجداول المتعلقة بالفصول الدراسية والمختبرات المتاحة. وتُستخدَم تقارير المتابعة إلى جانب البيانات الخاصة باستخدام المختبرات، والتعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية؛ للاسترشاد بها في عملية صنع واتخاذ القرار.

- اتّضح للجنة المراجعة من خلال إجراءات التحقق من الشهادات، أنّ الجامعة الأهلية تعمل على اتباع عمليات الاعتماد والتحقق والمصادقة المناسبة، وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها؛ للتأكد من أنّ الشهادات أصلية ومحمية من الاحتيال. كما يحتوي نظام (ADREG) على وحدة مختصة في النظام خاصة بالخريجين تتعقب جميع مراحل التخرج؛ من اللحظة التي يتم فيها تحديد مؤشر استيفاء الطالب للتخرج حتى يتم اعتماد الشهادة من قِبَل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، كما يتم إنشاء مفتاح أمان فريد من 29 رقمًا بواسطة (ADREG) لكل شهادة لحمايتها من الاحتيال. ومن خلال الاطلاع على عينة الشهادات الممنوحة والمقابلات، تبيّن أنها تتضمن وصفًا دقيقًا للتعلم الذي حققه الطلبة، وأنّها تُصدَرُ خلال وقت مناسب.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافقٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبة المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: مستوف

- تبيّن من خلال الزيارة الميدانية للجامعة ومن خلال المقابلات مع المعنيين، أنّ هناك دعمًا ملائمًا للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، وتقديم التوجيه

والإرشاد والرعاية. كما ذكر تقرير التقييم الذاتي توفّر عدة خدمات من خلال عمادة شؤون الطلبة، عبر إداراتها المختلفة، والتي تشمل: (إدارة الإرشاد الطلابي، إدارة القبول والتسجيل، إدارة العلاقات المهنية، وإدارة الأنشطة الطلابية). كما تتولى إدارة العلاقات المهنية في عمادة شؤون الطلبة تقديم الدعم للطلبة فيما يتعلق بالتدريب العملي والتوجيه المهني، حيث تمتلك هذه الإدارة شراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة التي توفر فرص التدريب للطلبة، كما أنها مسئولة عن إقامة المعارض واللقاءات مع أرباب الأعمال في الحرم الجامعي.

- كما توجد ترتيبات مطبقة لتعريف الطلبة الجدد المقبولين في المؤسسة، حيث تعقد عمادة شؤون الطلبة يوماً تعريفياً في بداية كل فصل دراسي يشمل التعريف بالجامعة وخدماتها، ويتناول: خدمات دعم الطلبة، وإجراءات الجامعة، والقوانين واللوائح الأكاديمية. بالإضافة إلى تنظيم لقاء خاص للتهيئة في الكلية؛ لتوفير المعلومات الأكاديمية المتعلقة ببرامج الكلية.
- وتتص سياسة الإرشاد الأكاديمي على تخصيص مرشد أكاديمي لكل طالب مسجل في الجامعة طوال مدة دراسته في برنامجه الدراسي، وعلى أن يلتقي المرشد الأكاديمي بالطالب مرة واحدة على الأقل كل فصل دراسي لمراجعة ومناقشة تقدّمه. ويتم توزيع كتيبات الإرشاد للإعلان عن الخدمات المُقدّمة للطلبة، ويتم توثيق جلسات الإرشاد الأكاديمي في نظام (ADREG)، وقد بيّنت المقابلات مع الطلبة رضاهم عن الإرشاد الأكاديمي. وتأكّد خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وجود ترتيبات مناسبة لمراعاة احتياجات المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، كما يتم دعم ومتابعة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال لجنة دائمة باسم "لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة".
- تبيّن للجنة المراجعة، توفير الدعم المناسب للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، إضافة إلى وجود نظام لمتابعة تقييم مستوى تقدّمهم، والذي يسمح بالتدخل في الوقت المناسب، كما تتم مراقبة تقدّم الطالب من خلال نظام (ADREG)، وتوجد آلية لتتبّع المعدل الأكاديمي للطالب، ويتم تنبيه المرشد الأكاديمي إذا كان الطالب يواجه تدنياً في التحصيل؛ بغرض اتخاذ الإجراءات التحسينية اللازمة.
- وبوجه عام، يتم إجراء تقييم عام لخدمات الدعم المُقدّمة للطلبة بشكل منتظم، وتحسينها وفقاً لاحتياجاتهم، وتُظهر نتائج الاستبيانات والمقابلات مع الطلبة رضاهم - بشكل عام - عن كافة خدمات الدعم المُقدّمة لهم.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع الوامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والنولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: مستوف

- يُطبَّق برنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، مستندًا إلى إرشادات دليل التقييم التي يتم تحديثها بصورة مستمرة لتتسجم مع المتطلبات والممارسات الحديثة، أساليب تقييم متنوعة، مثل: النقاشات الصفية، والاختبارات، والتكليفات، والمشروعات العملية الفردية والجماعية. وتخضع خطط المقررات لعملية تدقيق داخلي؛ للتأكد من فاعلية أساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة، وتنوعها ما بين التكويني التجميعي، وتوزيع الدرجات بشكل مناسب على أدوات التقييم، ووضوح مواعيد التقييم في خطة المقرر، وكذلك تباعدها بما يُراعي قدرات الطالب ومسئولته في تحمل الأعباء الأكاديمية الأخرى. كما تتدرج أساليب التقييم في صعوبتها حسب تدرج السنوات الدراسية.
- يتضمن توصيف المقرر محاذة كل نوع من أنواع التقييم المستخدمة مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، والتي ترتبط بدورها بمخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج. كما يتم التحقق، من خلال عملية التدقيق الداخلي والخارجي، من ضمان ملاءمة أدوات التقييم وكفاءتها في قياس المخرجات التعليمية المستهدفة.
- لضمان ومتابعة مدى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلم المستهدفة، يتم إدخال نتائج الطلبة في كل تقييم في صفحة تقييم المقرر، والتي تقوم بشكل تلقائي بحساب مدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة. وعندما تقل نسبة تحقيق مخرجات التعلم في مقرر ما عن 60%، يقوم مدرس المقرر بتسليم تقرير

التقييم مع المبررات لرئيس القسم، والذي يقوم بمناقشتها في اجتماع مجلس القسم؛ من أجل وضع خطة تحسين، ولكن لا توجد حالات تدنت فيها نسبة تحقيق مخرجات التعلم عن 60%.

- يتابع رئيس القسم تنفيذ عملية التقييم وتحسينها في إطار ما جاء في دليل التقييم، ويتم مناقشة موضوعات التقييم، وسبل تطويرها، ونتائج عملية التدقيق الخارجي في مجالس القسم والكلية. كما تقوم لجنة التعليم والتعلم والتقييم بمتابعة عملية التدقيق الداخلي، ومواكبة كل ما يستجد على مستوى الجامعة في مجال التقييم. وكمثال على التحسين المستمر، تم إصدار دليل التقييم للمقررات التي تُدرّس عن طريق الإنترنت.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة الآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: مستوف جزئياً

- يتضمن دليل التقييم في الجامعة الأهلية سياسة وإجراءات انتهاك النزاهة الأكاديمية، والتي توضح أمثلة على الانتهاكات الأكاديمية والأخلاقية في مجال البحث العلمي، وكيفية التعامل معها من حيث التحقق وفرض العقوبات اللازمة. ويتم توعية الطلبة بالسياسة والإجراءات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية خلال برنامج التهيئة، كما تُضمّن إرشادات وقوانين النزاهة الأكاديمية في توصيف مقرر مشروع التخرج ومناهج البحث وكتيب الطالب، ويتم تدريب الطلبة على مهارات الاقتباس والتوثيق العلمي.
- تخضع أعمال وامتحانات الطلبة للتدقيق للكشف عن الانتحال الأكاديمي، حيث يتم تسليم المشروعات والبحوث المكتوبة من خلال برنامج (Turnitin)، لكن لم يُقدّم دليل على إلزام الطلبة بذلك؛ على الرغم من التأكيد على هذه النقطة في تقرير متابعة تحسينات برنامج البكالوريوس. كما تخضع المشروعات المصوّرة لعملية تدقيق حسب سياسة وإجراءات الانتحال المرئي / البصري، وذلك من خلال الرجوع إلى مكتبة جوجل للصور.

- وبشكل عام، يتم تحويل حالات الانتهاكات الأكاديمية إلى اللجنة التأديبية في الجامعة، والتي تقوم بدراسة الحالة والبت فيها. ويذكر دليل التقييم أنه في الحالات البسيطة من التجاوزات في الانتحال الأكاديمي، يقوم الطالب بإعادة البحث أو المشروع، وقد تم التأكد من ذلك خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ولذا توصي لجنة المراجعة بضرورة تطبيق إجراءات صارمة للتعامل مع حالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي بشكل خاص.
- لم يتم تزويد لجنة المراجعة بأيّ سجل للمخالفات الأكاديمية أو الانتحال الأكاديمي على مستوى البرنامج، كما انحصرت تقرير التقييم الذاتي في هذه الجزئية على ذِكر أنّ مدرس المقرر مسئول عن تحديد سوء السلوك الأكاديمي، ولكن لم يتضح للجنة المراجعة كيف يقوم مجلس القسم بمتابعة ورصد حالات التجاوزات الأكاديمية، ولذا توصي لجنة المراجعة بضرورة الاحتفاظ بسجل؛ لرصد وتوثيق حالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي والإجراءات المُتخذة.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: مستوف

- توجد إجراءات رسمية وملائمة؛ من أجل التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات، حسب ما هو منصوص عليه في دليل تقييم الجامعة، الذي يحدد آلية التدقيق وشروط اختيار المدقق الداخلي، ومنها ألا يكون هو مدرس المقرر نفسه، وأن يكون من أصحاب التخصص في المجال، وكذلك شروط اختيار المدقق الخارجي، ومنها أن يكون حاصلًا على الدكتوراه ولديه كفاءة وخبرة في التخصص، ويرشح مجلس الكلية ثلاثة مُقَيِّمين وفقًا للشروط المحددة، ثم تُعْرَضُ الأسماء على مجلس الجامعة للموافقة عليها، ويُعَيَّنُ المُقَيِّمُ الخارجي لمدة عامين قابلين للتجديد، ويقومون جميعًا بتدقيق ما لا يقل عن 20% من المقررات.
- تُمَثَّلُ عملية التدقيق الداخلي مقياسًا لضبط جودة التقييم، وبالتأكيد فإنها تسهم في تحسين جودة المقررات والبرنامج بشكل عام، حيث يتم التأكد من ارتباط التقييم بمخرجات التعلم، وهي تضمن كذلك اتساق

وعدالة التقييم، والإنصاف في الدرجات في ضوء المعايير المهنية ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، ومن خلال المقابلات، ذكر أعضاء هيئة التدريس بعض الأمثلة على تحسينات مبنية على توصيات المدققين الداخليين، وأبرزها تحديث الكتب والمراجع الدراسية، وتنويع أساليب التقييم.

- وتُمثِّل عملية التدقيق الخارجي مؤشر ضبط مستقل لضمان جودة عملية التقييم، حيث يُقَيِّم المدقق الخارجي مواءمة وسائل التقييم مع مخرجات التعلم ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى الامتحان النهائي ونماذج من أعمال وإجابات الطلبة؛ للتأكد من اتساق وعدالة التقييم، ويتم مناقشة نتائج استمارات التقييم الخارجي في مجلس القسم، واتخاذ الإجراءات التحسينية في حال تطلَّب ذلك، وقد ذكر تقرير التقييم الذاتي توصية المدقق الخارجي بضرورة تحديث المصادر لمقرر "الإنتاج الإذاعي"، وتعديل الامتحانات كأمثلة على التحسينات المترتبة على عملية التدقيق الخارجي.
- بالنسبة للتأكد من مدى فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، فقد نَبَّيْن من خلال المقابلات مناقشة نتائج عملية التدقيق الداخلي في اجتماعات مجلس القسم ومجلس الجامعة. كما يتم إدراج التوصيات في تقرير نهاية الفصل، والذي يُرْفَع للجنة التعليم والتعلم والتقييم، والتي تقوم بدورها بمناقشته في الاجتماعات، وفي حال كانت هناك أي ملاحظات على عمل أو استجابة المدققين الخارجيين، فإنَّه يتم إنهاء عقودهم واستبدالهم بمدققين آخرين.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: مستوف

- لدى الجامعة الأهلية دليل إرشادي مُفَصَّل، يوضح سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتطبيق مقرر التدريب العملي، ويشمل جميع البنود الأساسية التي تساعد في حصول الطلبة على خبرات متكافئة، بالإضافة إلى إرشادات برنامج تدريب طلبة البكالوريوس. واعتباراً من العام الأكاديمي 2017-2018، أصبح مقرر التدريب العملي (INTR 471) إلزامياً لجميع طلبة "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، ويلزم للتسجيل به إكمال ما لا يقل عن 90 ساعة معتمدة، وتحقيق معدل تراكمي 2.00 كحدِّ

أدنى. وقد أشار الطلبة إلى إسهام برنامج التدريب العملي في تنمية وصقل مهاراتهم العملية، كما تُشير نماذج التقييم إلى تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة، والتي تركز على المهارات الشخصية والمهنية. ومع ذلك، تقترح لجنة المراجعة عمل قياس للمخرجات التعليمية لمقرر التدريب العملي، مثل باقي المقررات الدراسية الأخرى، ويتم مواءمتها مع مخرجات البرنامج الأكاديمي.

- تصف الإرشادات المُصمَّنة في الدليل، أدوار ومسئوليات المشرف الأكاديمي ومشرف موقع التدريب داخل مؤسسات وهيئات العمل الإعلامي والعلاقات العامة. وقد أطلعت لجنة المراجعة على عينة من ملفات التدريب التي تُوثق مكان التدريب والمشرفين الميدانيين والأكاديميين، بالإضافة إلى خطة التدريب الأسبوعية وأعمال الطلبة واستمارات التقييم، حيث يتم تقييم التدريب العملي للطلبة من قِبَل مشرف موقع التدريب (بنسبة 50%)، والمشرف الأكاديمي (بنسبة 10%)، وتقريرين للطلبة خلال شهري التدريب (بنسبة 20%)، إضافة إلى التقرير النهائي (بنسبة 20%)، كما يتم توعية الطلبة بإجراءات وإرشادات التدريب من خلال اللقاءات التعريفية.

- يُدار مقرر التدريب العملي لطلبة البكالوريوس، من قِبَل مكتب تدريب مخصص برئاسة مدير العلاقات المهنية، حيث يتم توجيه الطلبة للمؤسسات والهيئات ذات الصلة، ويتم تحديد معايير اختيار جهة التدريب ضمن المبادئ التوجيهية لمقرر التدريب العملي. وظَهَرَ للجنة المراجعة وجود إجراءات لتقييم فاعلية التدريب العملي من خلال مسح لجميع ملاحظات مشرفي موقع التدريب حول استعداد الطلبة للتأقلم مع البيئة المهنية، واستيعابهم المهارات العملية. وبلغ مستوى رضا مشرفي مواقع التدريب لبرنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، نسبة 84.10%، كما يُبيِّن تقرير وتحليل استبيان مشرف موقع التدريب العملي.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسؤوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: مستوف

- تبيّن من خلال الاطلاع على تقرير المخرجات التعليمية لمقرر مشروع التخرج، أنّ المقرر يسهم إسهامًا فعّالًا في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، حيث يوجد ربط بين مخرجات تعلم المقرر ومخرجات تعلم البرنامج. وقد أطلعت لجنة المراجعة على دليل مشروع التخرج في نسخته الخامسة، والذي يوضح مسؤوليات وأدوار الطلبة والمشرفين ورئيس القسم، وإجراءات العمل والإشراف والتقييم لمشروعات التخرج، بالإضافة للاستمارات. كما برزَ للجنة المراجعة من خلال مقابلات المعنيين، أنه يتم إبلاغ جميع الأطراف ذات العلاقة بالإجراءات الواردة بالدليل.
- توجد متابعة منتظمة لمستوى تقدّم الطلبة خلال خطوات ومراحل مشروع التخرج، حيث يُوثق المشرفون جميع اللقاءات والمقابلات التي تتم مع الطلبة عبر (ADREG). كما يتم مناقشة مشروعات التخرج وعملية الإشراف ومسئولياتها في اجتماع مجلس القسم. ونظرًا لأهمية هذا المقرر في تحقيق أهداف البرنامج الأكاديمي ومخرجاته، تقترح لجنة المراجعة وجود مُقيّم خارجي لمشروع التخرج؛ وذلك لضمان آليات تُطبّق بصرامة لتقييم هذا المقرر، وضمان تنوع وجودة المشروعات المُقدّمة.
- يحتوي دليل مشروع التخرج على استمارات تقييم مشروعات التخرج في برنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة"، والتي تُعرضُ بشكل واضح معايير ومستويات التقييم. ويتولى مجلس القسم مراقبة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمشروعات التخرج؛ للتأكد من تطبيقها بشكل ملائم. كما تبيّن للجنة المراجعة من خلال مقابلة المعنيين، أنه تتم مراجعة إرشادات مشروع البكالوريوس بشكل دوري من قِبَل لجنة التعليم والتعلم والتقييم، كما يتم تحديد مجالات التحسين.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: مستوف جزئيًا

- تأكّد للجنة المراجعة - بناءً على فحص عينات من أعمال الطلبة في مقرر مشروع التخرج، ومجموعة من أعمال الطلبة المُقيّمة المختلفة من المقررات الدراسية - أنّ مستوى إنجازات الطلبة مناسب بشكل

عام، إلا أنّ لجنة المراجعة تقترح تشجيع الطلبة على بذل مجهود أكبر في الجانب العملي، وتعلم مهارات عملية مواكبة للمتغيرات في الحقل الإعلامي، بما يضمن قدرًا أعلى من الإبداع والابتكار.

- تبيّن للجنة المراجعة من خلال تقرير تحليل الأفواج، أنّ هناك اتساقًا كبيرًا بين نسب الطلبة المقبولين مع نسب الطلبة الذين تخرجوا في البرنامج بنجاح، وكذلك نسب تقدّمهم على مدار الأعوام الأكاديمية للبرنامج 2020-2021، 2021-2022، و2022-2023، حيث تتساوى تقريبًا نسبة الخريجين مع نسبة المقبولين، كما تراوحت نسب استبقائهم من 96% إلى 100% على مدار الأعوام الأكاديمية.
- اتّضح للجنة المراجعة أنّ القائمين على البرنامج الأكاديمي، يستفيدون من تجميع البيانات وحفظها في السجلات ذات الصلة وتحديث السجلات؛ بهدف الحفاظ على علاقة الجامعة بخريجها، وتشمل وجهات الخريجين الأولى: التوظيف الحكومي، والأعمال التجارية الخاصة؛ إلا أنه لم يتبين للجنة المراجعة كيفية الاستفادة من هذه البيانات في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية؛ لذلك توصي لجنة المراجعة بعمل تقرير دوري يوضح الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدّم الطلبة، ووجهات الخريجين؛ في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية.
- يتم استطلاع رأي الطلبة، وأرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري، والخريجين في عدة أمور متعلقة بالبرنامج، ومنها نتائج التعلم المستهدفة وملاءمتها لسمات الخريجين مقارنة بتلك التي تقدمها البرامج المماثلة، وتتم مناقشة تعليقات الأطراف ذات العلاقة الخارجية في المجلس الاستشاري؛ بهدف تحسين وتطوير هيكل البرنامج ومحتواه. وتُشيرُ نتائج هذه الاستطلاعات والمقابلات إلى رضا الأطراف ذات العلاقة الخارجية عن الملف الشخصي للخريجين. وتبيّن للجنة من خلال المقابلات مع أعضاء المجلس الاستشاري، ومع الطلبة الخريجين، وكذلك من تحليل استبيان رضا المجلس الاستشاري الخارجي للقسم، وتحليل استبيان رضا أرباب الأعمال، وتحليل استبيان نسبة رضا الخريجين، أنه يوجد مستوى عالٍ من الرضا لدى الخريجين، وأرباب الأعمال عن إنجازات الخريجين.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقاً فعالاً ومتسقاً.

الحكم: مستوف

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الأدلة والمقابلات، وجود سياسات وأنظمة مؤسسية مناسبة لاحتياجات البرنامج، وقد تم تحديث هذه السياسات من خلال مراجعة دليل الجامعة لضمان الجودة أربع مرات، حيث تتم مراجعة المعايير المطبقة كل ثلاث أو خمس سنوات أو كلما دعت الضرورة. ووجدت اللجنة أنَّ هذه السياسات تُبلَّغُ بشكل جيد إلى الأكاديميين والإداريين من خلال ورش العمل، ومن خلال إتاحتها على SharePoint.
- تُعَرِّفُ اللجنة بوجود نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، حيث يُدارُ البرنامج من قِبَلِ رئيس القسم، ويتولى مجلس القسم مسئولية متابعة البرنامج الدراسي ومراجعته سنوياً ودورياً، وتقديم المقترحات فيما يخص تطوير البرنامج. كما يتعاون أعضاء القسم الأكاديمي في كتابة تقرير في نهاية كل فصل، يلخص فيه مدى التزام البرنامج بمعايير ضمان الجودة، ويتم رفعه إلى مجلس القسم لمراجعته، ورفع له لمركز الاعتماد وضمان الجودة بالتنسيق مع لجنة التعليم والتعلم والتقييم للاطلاع عليه، ومتابعة اتساق تنفيذ السياسات والخطط التحسينية. وقد وجدت اللجنة أنَّ هذا النظام يُطبَّقُ بشكل متسق.

- تُعزّز اللجنة بوجود فهم لدى أعضاء هيئة التدريس، والموظفين المعاونين لضمان الجودة، ومعرفة بأدوارهم في ضمان فاعليتها سواء من خلال عقد ورش العمل أو إتاحتها على موقع (SharePoint) الخاص بالجامعة، ودليل موظفي الجامعة الأهلية.
- وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، فإنّ متابعة نظام إدارة الجودة وتقييمه هي مسؤولية مشتركة بين مركز الاعتماد وضمان الجودة، ولجنة الاعتماد وضمان الجودة، ولجنة التعليم والتعلم والتقييم، وتؤكد محاضر اجتماعات المجالس واللجان المختلفة، عملية متابعة متطلبات وإجراءات الجودة وإجراء التحسينات بشكل منتظم. وعليه تُعزّز لجنة المراجعة وجود نظام واضح وفَعَالٍ لضمان الجودة، يتم متابعة تطبيقه وتطويره وإجراء التحسينات عليه بشكل منتظم.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يُدار البرنامج بطريقة تبيّن وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: مستوف

- يُنْبَعُ برنامج "البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة" كلية الآداب والعلوم، التي تُتَبَعُ إدارياً نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية، وهو مُماتِلٌ للمعمول به إقليمياً ودولياً، ويتولى رئيس القسم - تحت إشراف عميد كلية الآداب والعلوم - إدارة البرنامج حسب الهيكل التنظيمي للجامعة، وتُحَدِّدُ لائحة الجامعة الأهلية وحدات واختصاصات الهيكل الإداري للبرنامج، ويشمل الهيكل التنظيمي عدداً من المجالس، منها مجلس القسم والذي يتكون من رئيس القسم وكافة أعضائه، ويجتمع شهرياً، ويختص بوضع السياسات الأكاديمية وتحديد احتياجات القسم ومتطلبات التوظيف، وتطوير الخطط الدراسية ومحتويات المقررات. وترى اللجنة أنّ الهيكل التنظيمي للكلية مناسب لإدارة البرنامج.
- يتوافق التسلسل الإداري في المسؤوليات، مع الهيكل التنظيمي للجامعة المُوضَّح في لائحة الجامعة، وبالنظر لِلأَيَّةِ تَبَيَّنَ لِللجنة المراجعة أنّ تحديد صلاحيات المجالس، حسب الأدلة والوثائق، يضمن التشاركية والجودة في صنع واتخاذ القرارات، حيث إنّ مجلس القسم، والذي يُدِيرُهُ رئيس القسم ويجتمع شهرياً، يضم كافة أعضاء هيئة التدريس. كما يوجد تمثيل للقسم في مجلس الكلية والذي يعقد اجتماعات شهرية، ويوجد تمثيل للكلية في مجلس الجامعة الذي يعقد اجتماعاته أيضاً شهرياً. وكذلك يوجد تمثيل

الكلية في لجان الجامعة؛ كلجنة المناهج، ولجنة التعليم والتعلم والتقييم، ولجنة الاعتماد وضمان الجودة. إضافة إلى التمثيل الكامل، فإنه يتم رفع تقارير دورية حسب التسلسل الإداري إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة أو اللجان ذات الصلة. واستنادًا إلى الأدلة والوثائق المُقدَّمة والمقابلات، ترى لجنة المراجعة أن التسلسل الإداري مناسب، ويضمن التواصل الفعَّال وصنع واتخاذ القرار.

- تُحدِّد لائحة الجامعة أدوار ومسئوليات مجلس القسم ومجلس الكلية ومجلس الجامعة، وكافة اختصاصات الهيكل الإداري للبرنامج بشكل واضح، كما وجدت اللجنة تشكيلاً للجان الدائمة على مستوى الجامعة، وخلال المقابلات مع مسؤولي الجودة أُبلِغَت اللجنة أن دليل ضمان الجودة يُوثِّق أدوار اللجان. وقد اطَّلَعَت لجنة المراجعة على وثيقة تحديد عضوية ومسئوليات وأدوار اللجان المختلفة في الجامعة والبرنامج. وتبيَّن لفريق المراجعة أن هذا الهيكل التنظيمي، يُعزِّز عملية التواصل بين مختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية، ويساعد على فاعلية صنع القرار واتساق العمل.
- يتم إسناد المسؤولية الأكاديمية، والحفاظ على المعايير الأكاديمية للبرنامج بوضوح على مختلف المستويات، حيث تُحدِّد الاختصاصات والتوصيفات الوظيفية، السلطات المنوط بها الحفاظ على المعايير الأكاديمية للبرنامج على مستوى الجامعة والكلية والقسم. وبناء على ما تقدم، ترى اللجنة أن البرنامج يُدارُ بطريقة ملائمة تعكس وجود قيادة فعَّالة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: مستوف

- يتضمن الإصدار الرابع لدليل ضمان الجودة، إجراءات ملائمة وواضحة للتقييم الداخلي للبرنامج، بعضها يتم بشكل فصلي وسنوي ويستهدف إجراء تعديلات بسيطة في المقررات، مثل: مضمون المقرر، أو بنائه، أو المراجع المستخدمة. وتتم الأخرى بشكل دوري كل ثلاث سنوات، وتستهدف إجراء تعديلات رئيسية، مثل استبدال مقرر أو تغيير متطلب سابق لأحد المقررات. ويُعدُّ القسم تقريرًا بكل مراجعة؛ ليُرْفَع إلى مركز الاعتماد وضمان الجودة، ولجنة التعليم والتعلم والتقييم.

• وقد قُدِّمَتْ أدلة على وجود تقارير سنوية شاملة ومنتظمة، تتضمن توصيات للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية. وتبيَّن من خلال المقابلات أنَّ رئيس القسم يتولى مسؤولية إجراء المراجعة الفصلية والمراجعة السنوية للبرنامج، ومناقشتها في مجلس القسم لإجراء التحسينات المطلوبة، كما يُعْرَضُ التقرير السنوي على مجلس الكلية؛ للحصول على موافقته قبل أن تتم إحالته من خلال العميد إلى رئيس لجنة الخطط والبرامج؛ للمراجعة والموافقة على التعديلات قبل إحالتها إلى مجلس الجامعة للموافقة والاعتماد.

• أما بالنسبة للمراجعة الدورية للبرنامج، فقد قُدِّمَتْ للجنة المراجعة الخطة التحسينية للبرنامج، واعتمدت الخطة التحسينية على عدة مصادر من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية، منها: دراسة المقايسة المرجعية، واستطلاع آراء أرباب الأعمال، وأعضاء المجلس الاستشاري والطلبة، ودراسة سوق العمل، وتقرير المدقق الخارجي. كما شملت التحسينات المذكورة في الخطة: تطوير الخطة الدراسية من خلال تعديل واستحداث 11 مقرراً، ومراجعة توصيفات بعض المقررات وتعديل مخرجاتها التعليمية، وإضافة المشروع النهائي للمقررات الدراسية، وزيادة عدد الساعات العملية، والتأكد من اتساق أساليب التقييم ونواتج التعلم، وتحسين مقرر (الإنتاج الإذاعي – MASC340). وبناء عليه، ترى اللجنة أنَّ المراجعة الدورية المطبقة شاملة وتضم التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية.

• وقد ظَهَرَ للجنة المراجعة وجود آليات لضمان التنفيذ المناسب للمراجعات الدورية، وخطط التحسين ذات العلاقة؛ فبعد الموافقة على التحسينات من مجلس القسم يتم عرضها على مجلس الكلية، ثم على لجنة المناهج في الجامعة للموافقة عليها، وأخيراً تُعْرَضُ على مجلس الجامعة لاعتمادها. ويقوم مركز الاعتماد وضمان الجودة بمتابعة وضع الخطة التحسينية مع القسم، وفي حالة وجود أية ملاحظات لدى المركز يقوم بإبلاغ القسم ثم المتابعة للتأكد من التنفيذ.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: مستوف

- تُؤمّر سياسة المقايسة المرجعية إطاراً عاماً لتحديد مدى تطابق المعايير الأكاديمية مع البرامج النظرية محلياً وإقليمياً ودولياً، ويتم إجراء المقايسة المرجعية كجزء من المراجعة الدورية للبرنامج كل ثلاث سنوات. ووفقاً لدراسة المقايسة المرجعية للبرنامج، فقد تمت مقارنة البرنامج مع برامج مُماثلة في ست جامعات محلية وإقليمية ودولية. وشملت الدراسة: أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم، ومواصفات الخريجين، وشروط القبول، وهيكل البرنامج، ومحتوى المقررات الدراسية. وقد أرفقت أدلة على تنفيذ النتائج التي أسفرت عنها دراسة المقايسة المرجعية، ومنها: استحداث سبعة مقررات جديدة، وتعديل مسميات وتوصيف أربعة مقررات أخرى، كما تم تعديل صياغة بعض مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج، بالإضافة إلى تطوير هيكل البرنامج بما يتلاءم مع الإطار الوطني للمؤهلات.
- يقوم مركز القياس والتقويم - بشكل منتظم - باستطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة من طلبة وخريجين وأرباب أعمال في البرنامج من خلال استبيانات تقيس مدى رضاهم عن جودة البرنامج. ويقوم المركز بتحليل البيانات الخاصة بالاستطلاعات، ويرفعها إلى مجلسي القسم والكلية لاتخاذ إجراءات التحسين. ويقوم القسم بمتابعة تنفيذ الخطط التحسينية، وتُستعرضُ النتائج في مجالس القسم والكلية والجامعة واللجان المختصة، ومن هذه التحسينات زيادة عدد الساعات العملية، والتي تمت بناءً على استطلاع آراء الطلبة عن طريق زيادة استخدام المقررات المتعلقة بالأستوديوهات الإذاعية والتلفزيونية وإدماج الزيارات الميدانية. لكن لجنة المراجعة لاحظت اعتماد البرنامج على الاستبيانات بشكل أساسي، وغياب الأسئلة المفتوحة في هذه الاستبيانات، والتي قد تُوفّر معلومات تفصيلية عن جوانب القوة والضعف، والتي لا تتوفر من خلال الأسئلة المغلقة، ولذا تقترح لجنة المراجعة أن تُضاف أسئلة مفتوحة في الاستبيانات؛ لإعطاء الفرصة للمشاركين لتقديم مقترحات أكثر تفصيلاً، وتنوع سبل تقصي آراء الأطراف ذات العلاقة من خلال عقد مجموعات تركيز مع الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال.
- يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتم إبلاغ التحسينات للطلبة أثناء المحاضرات، في حين يتم إبلاغ الخريجين وأرباب الأعمال خلال التجمع السنوي للخريجين. وخلال المقابلات مع مسؤولي البرنامج ومسؤولي ضمان الجودة، وجدت اللجنة أنه يتم إبلاغ التحسينات التي تمت إلى الأطراف ذات العلاقة من خلال موقع الجامعة، والاجتماع الذي يعقده رئيس الجامعة مع الطلبة والاجتماع مع أعضاء

المجلس الاستشاري، والتواصل مع مسؤولي التدريب الميداني، والتواصل الهاتفي أو من خلال البريد الإلكتروني مع المُقيِّمين الخارجيين.

- من خلال المقابلات مع الطلبة والخريجين، وأرباب الأعمال، ومسؤولي التدريب الميداني، وأعضاء المجلس الاستشاري، تبيَّن وجود رضا عام لدى الأطراف ذات العلاقة عن التغييرات التي تمت بناء على التغذية الراجعة التي قدموها. وخلال مقابلة اللجنة مع المدققين والمراجعين الخارجيين، أكدوا على الأخذ بملاحظاتهم على وجه السرعة، ومن الأمثلة التي قدموها استجابة البرنامج بإضافة مقررات أو تعديل أخرى لتعزيز الاهتمام بالاتصال الرقمي، وتنوع مصادر التعلم وتحديث المراجع في بعض المقررات التي تمت مراجعتها. كما قدَّم الطلبة مثالاً على رضاهم عن استجابة البرنامج للتعديلات التي اقترحوها بفصل الراديو عن التلفزيون في المقررات الدراسية، كما عبَّر الخريجون عن رضاهم عن زيادة الجانب العملي للبرنامج بناء على مطالبتهم بزيادة المقررات والتطبيقات العملية.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسباً لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسباً، ومواكباً للعصر.

الحكم: مستوف جزئياً

- لدى قسم الإعلام والعلاقات العامة مجلس استشاري يزاول أنشطته وفق صلاحيات واضحة، ويُمثَّل المجلس حلقة اتصال بين البرنامج وقادة الصناعة والمجتمع؛ بغرض تعزيز البيئة التعليمية للطلبة وتوفير الرؤية المهنية الاحترافية للبرنامج ودوره التعليمي في مملكة البحرين. يتكون المجلس من ستة أعضاء، ومدة العضوية فيه ثلاثة أعوام أكاديمية، ويجتمع مرة واحدة على الأقل خلال الفصل الدراسي. وقد وجدت اللجنة أنَّ ثلاثة من الأعضاء يحملون درجة الدكتوراه، وثلاثة منهم يعملون في وزارة شؤون الإعلام، وخمسة منهم خريجو برنامج "الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة". وتقترح اللجنة مزيداً من التنوع في الجهات التي يعمل فيها الأعضاء، ومزيداً من التوازن بين خريجي البرنامج وغيرهم من خريجي البرامج والجامعات الأخرى.

- يقوم المجلس خلال اجتماعاته بمناقشة العديد من القضايا، ومنها على سبيل المثال مراجعة الخطة الدراسية للبرنامج، ورصد احتياجات سوق العمل، وكيفية تقليل الفجوة بين المناهج واحتياجات سوق العمل، والتدريب الميداني، والمهارات اللغوية للطلبة والخريجين، وغيرها من الموضوعات. كما يتم إجراء استبانة مع أعضاء المجلس الاستشاري؛ لمعرفة آرائهم في كافة الجوانب الأكاديمية الخاصة بالبرنامج، وأهدافه، ومخرجاته، وخطة الدراسة، ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى آرائهم في مهارات الطلبة وقدراتهم. وقد جددت اللجنة أن القسم يقوم بمتابعة ومناقشة مقترحات المجلس الاستشاري في اجتماعاته، والاسترشاد بها في تحسين الجوانب الأكاديمية في البرنامج، وقد استمعت اللجنة إلى بعض الأمثلة خلال مقابلاتها مع أعضاء المجلس الاستشاري، ومنها زيادة ساعات التدريب العملي والتوسع في استخدام اللغة الإنجليزية، وهو ما تؤكد الخطة التحسينية للبرنامج. وعليه، تُقدّر لجنة المراجعة وجود مجلس استشاري فاعل على مستوى البرنامج يساهم في ربطه باحتياجات سوق العمل.

- يُعدّ المجلس الاستشاري أحد الآليات المستخدمة لضمان تلبية البرنامج لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، بالإضافة إلى رابطة الخريجين والتواصل مع أعضائها، ومسئولي التدريب الميداني والتعرف منهم على المهارات والاحتياجات المطلوبة في الطلبة. وإلى جانب ما سبق، توجد الاستبانات التي يتم توجيهها إلى كل من الخريجين وأرباب الأعمال ومسئولي التدريب الميداني، وتحليل نتائجها.

- تُقرّر اللجنة بوجود دراسة لسوق العمل تتضمن بعض البيانات ذات الفائدة، والبعض الآخر الذي يقدم أرقامًا غير ذات صلة تُخصّص مساهمة الإعلان في دخل وسائل الإعلام خلال الأعوام 2007، 2008، 2009، بالإضافة إلى بيانات عن نمو سوق الإنترنت خلال الأعوام 2005 حتى 2013، والتي لا يمكن أن تُقدّم صورة آنية أو مستقبلية تفيد البرنامج في استشراف احتياجات سوق العمل، خاصة في المجال الإعلامي. لذلك توصي اللجنة أن يتم إعداد دراسات سوق العمل اعتمادًا على بيانات رقمية رسمية، واستنادًا إلى بحوث وبيانات تتمتع بالحدثة والصلاحية والترابط والملاءمة، مع التركيز على سوق العمل في مملكة البحرين ومنطقة الخليج.

- تتم مناقشة احتياجات سوق العمل في مجلس القسم ويتم إعداد خطة التحسين التي تعتمد في جانب منها على دراسة احتياجات سوق العمل، وقد تضمنت الخطة تعديلات في المقررات الدراسية وساعات التطبيق العملي بناء على احتياجات سوق العمل. كما علمت اللجنة خلال المقابلات مع مسؤولي

الجودة، أنّ مركز الاعتماد والجودة يتابع مدى قيام القسم بتنفيذ التحسينات الموجودة في الخطة، ويرفع تقارير لعميد الكلية والنائب الأكاديمي بهذا الشأن.

هـ. الاستنتاج

بعد أخذ تقيير التقييم الذاتي الخاص بالمؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المُقابلات الشخصية، والوثائق المُتوافرة أثناء الزيارة الميدانية التي تمت بالفعل في الاعتبار، ووفقاً لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (البُرة الثانية)، والصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي 2020، فقد توصلت لجنة المراجعة إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة المطروح بكلية الآداب والعلوم والمقدم في الجامعة الأهلية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنة، مع التقدير، ما يلي:

1. وجود خطة فاعلة للتميز في التعليم والتعلم تشجع على مشاركة الطلبة في عملية التعلم، حيث تهتم الخطة باستخدام طرائق التعلم التي تدعم مشاركة الطلبة، مثل: "التأمل الذاتي"، و"لعب الأدوار"، و"دراسة الحالة". كما تشجع الخطة الطلبة على الانخراط في سوق العمل والممارسة المهنية؛ سواء من خلال المشروعات، أو الزيارات الميدانية، أو استضافة المتحدثين، أو القيام بالأبحاث التي تخدم الصناعة، إلى جانب الاهتمام بتنمية مهارات التعلم مدى الحياة.

2. وجود نظام واضح وفعال لضمان الجودة، يتم متابعة تطبيقه، وتطويره، وإجراء التحسينات عليه بشكل منتظم.

3. وجود مجلس استشاري فاعل على مستوى البرنامج، يساهم في ربطه باحتياجات سوق العمل.

ومن أجل تحسين أداء البرنامج، توصي اللجنة أنه يجب على الجامعة الأهلية وكلية الآداب والعلوم:

1. التأكد من تحديد المخاطر على مستوى البرنامج بشكل واضح ومنتظم، وتقديم تقرير سنوي من قِبَل رئيس القسم لِكُلِّ من: عميد الكلية، ولجنة إدارة المخاطر في الجامعة، حسب ما تنص عليه سياسة الجامعة في هذا الشأن.

2. مراجعة وتقييم مسمى البرنامج باللغتين في ضوء رسالة وأهداف وخطة البرنامج الدراسية، ومتطلبات سوق العمل.

3. إجراء مقايسة المخرجات التعليمية بطريقة أكثر دقة وتفصيلاً؛ لضمان توافق مخرجات البرنامج ومقرراته الدراسية مع نظيراتها الدولية.
4. إعادة النظر في هيكل الخطة الدراسية؛ بهدف تحقيق التوازن بين مقررات الإعلام ومقررات العلاقات العامة، وبما يتيح للطالب التعمق في تخصص معين خلال دراسته، ويمهد لمساره المهني.
5. مراجعة الخطة الدراسية وتنقيحها في ضوء التغيرات الجديدة في سوق العمل، بالإضافة إلى تقييم وتعديل مسارات المقررات استناداً إلى مخرجات التعلم للمقررات، وصياغتها بصورة تضمن التدرج المعرفي وسلسلة الانتقال من مقرر لآخر.
6. مراجعة سياسة القبول، وإعادة النظر في بند قبول الطلبة ممن يقل تحصيلهم الأكاديمي عن 60%، في ضوء التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ونتائج إجراء المقايسات المرجعية على المستوى المحلي والدولي؛ حتى تصبح شروط وضوابط القبول أكثر ملاءمة مع الأعراف الأكاديمية المحلية والدولية للتخصص.
7. تطبيق إجراءات صارمة للتعامل مع حالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي بشكل خاص.
8. الاحتفاظ بسجل لرصد وتوثيق حالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي، والإجراءات المتخذة.
9. عمل تقرير دوري يوضح الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة، ووجهات الخريجين؛ في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية.
10. أن يتم إعداد دراسات سوق العمل اعتماداً على بيانات رقمية رسمية، واستناداً إلى بحوث وبيانات تتمتع بالحدثة والصلاحية والترابط والملاءمة، مع التركيز على سوق العمل في مملكة البحرين ومنطقة الخليج.